



تخاذل القوات الحكومية ينهي الرهان عليها في مواجهة المشروع الحوثي

عدن - باتت حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي عبئا على مختلف القوى اليمنية المقاومة للتمدد الحوثي، خاصة أن القوات التابعة لهذه الحكومة، والتي يسيطر عليها حزب الإصلاح الإخواني، تتعمد إخلاء ساحة المواجهة، وفسح المجال للقوات الجنوبية لخوض المعارك بدلا منها.

وتكرت أوساط يمنية مطلعة أن القيادات العسكرية الحكومية باتت تعطي أوامر بعدم المشاركة في المواجهات، وأنها تعتقد أن الأفضل أن يستهلك الحوثيون قوة الانتقالي المتصاعدة، وهو اتخاذ ينهي منطقيا الرهان عليها في مهمة التحرير والتصدي للمشروع الحوثي، لافتة إلى أن كل المؤشرات تقول إن السعودية تتجه إلى إعادة تصويب التوجه الذي يعتمد على "الشرعية" في إدارة المعركة، وتتهم الحكومة اليمنية بأنها تترك

النجاحات التي تحققها مختلف الفصائل المقاومة على أطراف يافع والضالع والساحل الغربي، فيما قادة قواتها إما متمرسون في معسكراتهم بعيدا عن الجبهة، وإما يعيشون في فنادق الرياض والقاهرة وعمان وإسطنبول، ويقاوتون لأجل الظهور الإعلامي وتبني نجاحات غيرهم بدل أن يقاتلوا على الأرض.

وتهاوت صورة الجنود الحكوميين الذين عجزوا عن الصمود أمام مقاتلي المجلس الانتقالي الجنوبي في مواجهات عدن رغم أعدادهم الكبيرة والأموال التي تصرف على تدريبهم وتسليحهم.

وبحسب مصادر أمنية مقربة من المجلس الانتقالي الجنوبي، فإنه نجح في انتزاع السيطرة على خمسة معسكرات تابعة للحكومة اليمنية، والقصر الرئاسي بالإضافة إلى مبنى رئاسة الوزراء.

ويشير مراقبون وباحثون في الشأن اليمني إلى أن سلطة هادي باتت خيارا ثانويا، وأن لقاء جدة لا شك أنه سيعيد تصويب الأوضاع داخل "الشرعية" ويعطي دورا أكبر للقوى الفاعلة على الأرض، وأنه من غير المنطقي الاستمرار في مكافة العاجزين والمتخاذلين.

وتقول إليزابيث كيندال الباحثة في شؤون اليمن في كلية بيمبروك بجامعة أوكسفورد إن "الأحداث في عدن أضعفت بشدة حكومة هادي التي فقدت الآن كلا عاصمتيها". في المقابل فهي تعتبر أن المجلس الانتقالي الجنوبي حاليا "في موضع قوة ولديه تمويل جيد ويحظى بولاة مجموعات مسلحة في الجنوب، إنه

بلا شك يملك كافة الأوراق في عدن". ويؤكد بيتر سالزبري الخبير في الشؤون اليمنية في مجموعة الأزمات الدولية أن ما حدث في عدن شكل "ضربة حقيقية لمصادقة حكومة هادي". ويرى الباحث الزائر في معهد "تشاتام هاوس" فارع المسلمي أن هادي الذي فر من عدن ويقدم حاليا في السعودية هو رئيس "غائب عن الواقع وغائب عن الأرض"، مشيرا إلى أن الحكومة اليمنية تمر حاليا "بتفقت غير مسبوقة".

وفي إطار سعيه لجمع التأييد الشعبي حول خطواته الأخيرة، دعا المجلس الانتقالي أنصاره في مختلف المحافظات الجنوبية للاحتشاد، الخميس، في مظاهرة مليونية يعتقد مراقبون أنها ستكون الأكبر في المدينة بعد إحكام قوات الحزام الأمني سيطرتها عليها.

وتوافقت خطوات المجلس الانتقالي في الشق السياسي والشعبي مع إجراءات قام بها المجلس والحزام الأمني لضبط الأمن والسيطرة على بؤر التوتر في المدينة.

وقالت مصادر محلية في عدن لـ"العرب" إن قوات من الحزام الأمني أكملت انتشارها في مديرتي الشيخ عثمان ودار سعد، اللتين كانتا تعانيان من فراغ أمني وتغول للجماعات المسلحة الخارجة عن القانون.

وأشارت المصادر إلى أن الحملة تستهدف معالجة الاختلالات الأمنية التي شهدتها عدن خلال الفترة الماضية، والاستعداد لأي تهديدات أمنية قد تتعرض لها العاصمة المؤقتة، وخصوصا مع عودة تنظيم داعش لتبني عمليات اغتيال طالت ضباطا ومنتسبين لأجهزة الأمن.

وبالتوازي مع جهود تطبيع الأوضاع في عدن التي يقودها المجلس الانتقالي، بادر وزير الداخلية أحمد الميسري إلى إصدار قرارات إدارية من الرياض، إثر مواجهات عدن، فضت بإقالة عدد من القادة الأمنيين وإحالتهم للمحاكمة على خلفية مشاركتهم في المواجهات بين الحزام الأمني والوية الحماية الرئاسية، في حركة اعتبرت أوساط يمنية مجرد خطوة يائسة.



إليزابيث كيندال
أحدثت عدن أضعفت حكومة هادي التي فقدت الآن عاصمتيها

قاعدة تركية جديدة في قطر: احتلال بوجه مكشوف

نفوذ تركي متزايد في الدوحة والإعلام والمال القطريان في خدمة أجنحة أنقرة



قاعدة طارق بن زياد: البحر من ورائكم والعدو أمامكم

لكن حقيقة الأمر تؤكد أن تركيا تبحث عن التمرکز في الخليج وإملاك منفذ حيوي على أهم طرق التجارة العالمية باتجاه جنوب شرق آسيا.

وإذا كانت قطر قد احتضنت بهذا الوجود في ظل أزمتهما مع دول المقاطعة وسياسة الهروب إلى الأمام بدل مواجهة الحقيقة وحلها، فإن تركيا كانت تخطط لتثبيت نفوذها في قطر قبل ذلك، أي قبل أن تبدأ الأزمة، مستفيدة من تقاطع بين البلدين في دعم جماعات الإسلام السياسي ومحاولة الركوب على موجة الربيع العربي.

ووافق البرلمان التركي على السماح للمئات من القوات التركية بالانتشار في قاعدة عسكرية في قطر أقيمت ضمن اتفاق وقع عام 2014 وذلك لإظهار الدعم لقطر التي تستضيف أيضا أكبر قاعدة جوية أميركية في المنطقة.

وقالت أنقرة إنها ستنتشر 3000 من قواتها البرية في القاعدة لتصبح مكانا لتدريبات مشتركة ولمساعدة جهود مكافحة الإرهاب.

وكانت دول المقاطعة الأربع قد اشترطت على الدوحة إغلاق القاعدة

دبابات التنا ومدافع الهاوتزر ذاتية الدفع من طراز فيرتينا وأسلحة أخرى تركية الصنع.

وأشارت فيرات التي سبق وأن أجرت الحوار مع أردوغان عبر الهاتف أثناء محاولة الانقلاب الفاشلة، إلى أن عدد الجنود سيزداد، إلا أنها فضلت ألا تذكر الأعداد "حفاظا على مصالح تركيا وأمنها".

واكتفت بتوضيح أن العدد سيصبح "كبيرا"، وأكدت على أن قطر "تولي أهمية كبرى لهذه القاعدة العسكرية".

ويرى متابعون للشأن الخليجي أن البعد العسكري في القاعدة الجديدة ليس هو المهم، إذ ستظل قطر، ومن ورائها تركيا نفسها، مرتبطتين بالتوازن القائم في المنطقة سواء في العلاقة بالوجود العسكري الغربي خاصة الوجود الأميركي، أو بالتوازن مع دول مثل السعودية أو إيران، وأن الوجود التركي لن يكون له تأثير على هذا المستوى.

وأشاروا إلى أن الوجود العسكري التركي يكشف عن أن أنقرة استغلت هوسا قطريا غير مبرر عن استهداف عسكري من جيرانها، لتوهمها بالحماية،

وكتشف تقرير تركي أن القاعدة التركية الجديدة في قطر تحمل اسم طارق بن زياد، وسيتم الإعلان عن انطلاقها الفعلي الخريف المقبل، خلال احتفال كبير يحضره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وقال التقرير، الذي كتبه الصحافية هاندي فيرات المقربة من أردوغان في صحيفة حرييت التركية بعد أن زارت القاعدة، إن الجنود الأتراك، الذين بدأوا بالتوافد إلى هناك سيبليغ عددهم الألاف، كاشفة عن أن القاعدة تتميز بالضخامة وتعد المنشآت، وأن التدريبات العسكرية المشتركة فيها قد بدأت بين الجنود الأتراك والقطريين.

3000 جندي تركي يتمركزون في قاعدة عسكرية بقطر

وبحسب التقرير، ستتيح القاعدة لانقرة مجموعة متنوعة من الخيارات في المنطقة إذ ستضم قوة برية وبحرية وجوية وقوات خاصة بالإضافة إلى مديرتين للجيش القطري، ما سيسمح لانقرة بعرض وتسويق معدات القاعدة الشعبية.

ولا يمنع من القول إن هذا الترشح يُثير سلسلة من التساؤلات ونقاط الاستفهام، وسط غموض يُحيط بمضامين خطابها السياسي والفكري، ما جعل الأراء تتباين بحدة في تقييم هذه الشخصية التي يصفها البعض بأنها ظاهرة "فيسبوكية".

ويرى عدد من السياسيين والمراقبين، منهم القيادي في حركة نداء تونس منجي الحرابوي، في ترشح قيس سعيد مغالطة لحركة النهضة التي "أدت على النقاط الشخصية الفوغائية التي تعيش على صراع الهوية والسياسيات الفوجرية للدفع بها إلى الواجهة بغية الإجهاض على ما تبقى من دولة الاستقلال".

ولا يمنع من القول إن هذا الترشح يُثير سلسلة من التساؤلات ونقاط الاستفهام، وسط غموض يُحيط بمضامين خطابها السياسي والفكري، ما جعل الأراء تتباين بحدة في تقييم هذه الشخصية التي يصفها البعض بأنها ظاهرة "فيسبوكية".

ويرى عدد من السياسيين والمراقبين، منهم القيادي في حركة نداء تونس منجي الحرابوي، في ترشح قيس سعيد مغالطة لحركة النهضة التي "أدت على النقاط الشخصية الفوغائية التي تعيش على صراع الهوية والسياسيات الفوجرية للدفع بها إلى الواجهة بغية الإجهاض على ما تبقى من دولة الاستقلال".

قيس سعيد.. خطاب شعبي يغازل التيار السلفي المتطرف في تونس

مرشح للانتخابات الرئاسية يحلم بقطع العلاقات مع الغرب وتأميم مصادر الطاقة

في برامجه قطع العلاقات الاقتصادية مع الغرب وخاصة مع فرنسا إلى جانب تأميم مصادر الطاقة، ليذهب إلى أبعد من ذلك عندما اقترح معاملة رجال الأعمال الذين كانت لهم علاقات بالنظام السابق معاملة ألمانيا لرجال الأعمال الذين ارتبطوا بالنازية من حيث إجبارهم على تنمية مناطق فقيرة في البلاد تكفيرا عن ذنوبهم.

ويجاهر سعيد برفض قانون المصالحة، ومشروع قانون المساواة في الميراث، لكن أبرز مواقفه تبقى رفضه في 30 أغسطس 2013 تصنيف "أنصار الشرعية" كتكثيف إرهابي، واصفا ذلك التصنيف بأنه "غير قانوني وهو قرار سياسي بالدرجة الأولى".

ولم يتردد الحرابوي في تصريحات سابقة في التحذير من مثل هذه "الظواهر الصوتية والفيسبوكية"، مؤكدا أن "تونس بحاجة إلى شخصيات لها كفاءة وحكمة لإخراج البلاد من أزمتهما".

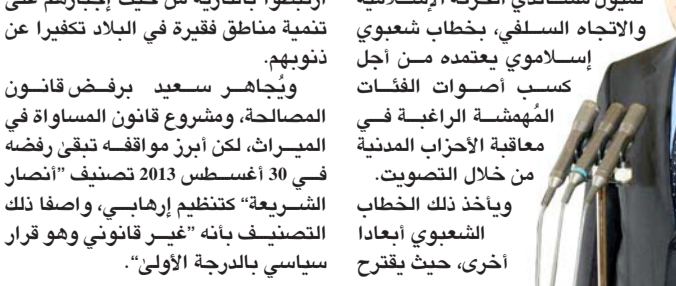
وتؤكد المعطيات المتوفرة عن سعيد، وقيل تقديم ملف ترشحه أنه التقى مع عدد من الأسماء المثيرة للجدل في البلاد، تُعرف بقربيها ودفاعها عن التيار السلفي المتطرف وحزب التحرير الذي يُبدي بالخلافة، حيث ذكرت "شبكة المدونين الأحرار" في بيان لها أنه تم خلال تلك اللقاءات "تناول أليات ترشيح قيس سعيد للانتخابات الرئاسية".

وتداولت مواقع التواصل الاجتماعي صوراً لسعيد مع القيادي في حزب

تونس- يظهر قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري، الذي كان أول من أعلن ترشحه للسباق الرئاسي، في صورة شخصية مثيرة للجدل، ليس لقدرته على التلاعب بالأفكار وإخفاء خلفيته الأيديولوجية، وإنما لمساعده إلى مغالطة الجمهور الأكثر تدبنا من السلفيين رغم تاركه المستمر على أنه شخصية مستقلة.

ويقول قيس سعيد، "ساتر شح للانتخابات الرئاسية.. أعلم أن العملية معقدة والعقبات كثيرة، لكني أراهن على القاعدة الشعبية".

ورغم تأكيده في أكثر من مناسبة أنه مرشح "مستقل"، وليست له أي علاقة مع أي جهة سياسية أو حزبية، فإن ذلك



التحرير رضا بالحاج، إلى جانب عدد من الوجوه الأخرى التي تعرف بأنها تدور في فلك حركة النهضة والتيار السلفي المتطرف، ما خلف انطباعا بأنه غير بعيد عن تنظيمات الإسلام السياسي.

وأثارت تلك اللقاءات تساؤلات متعددة، لعل أبرزها هو "هل يكون قيس سعيد مرشح التيار السلفي المتطرف بقناع مستقل؟ حيث يجد هذا السؤال ما يبرره في المواقف والآراء التي عبر ويُعبّر عنها سعيد